

أحمد بن صالح

بيان

(1) احرزت البلاد التونسية على استقلالها منذ مايقرب من عشرين سنة بفضل كفاح الشعب وتضحية العديد من الشهداء الذين عبدوا الطريق طيلة مراحل النضال . فقد انطلق الكفاح من اجل الاستقلال غداة الاحتلال الاجنبي وتواصل في ظروف اجتماعية وتاريخية تميزت بمشاركة اغلبية ساحقة من لقوى الوطنية . وكان امثال الحبيب ثامر والهادي شاکر وحسن النوري من كبار المناضلين الذين شقوا طريق الشرف والتضحية مثلما كان من بين الرجال الافئدة محمد علي وفرحات حشاد الذين دفعا حياتهما من اجل تعلقهما بالوحدة الشعبية للكفاح من اجل تحرير الوطن ومن اجل اعتناق الشعب وتقدمه .

الوحدة الشعبية التي كانت ولن تزال العبارة الصادقة لمطامح الجماهير والخميرة الفعالة للاستقلال وتدعيمه والينبوع الذي لا ينضب للطاقة العاملة على اصلاح اوضاع مجتمعا وبناء مستقبل شعبنا .

ونحن ناضلنا باستمرار في تعلق متين بهذه الوحدة الشعبية التي سواصل النضال حتى تبقى هي المحتوى الاصلى والحي لما يسمى اليوم " بالوحدة القومية " والتي اصبحت شعارا بايدي الحاكمين .

(2) فلاحد ينسى انه على اساس هذا الشعار قام رئيس الدولة سنة 1956 بفعلته حيث استجاب لقوى الرجعية الاستعمارية منها والوطنية ومدد الى تقسيم الطبقة الشعبية وتحطيم الحركة العمالية ، وما كان " ذنب " الاتحاد العام التونسي للشغل اذ ان انه خط في شجاعة ووضوح غداة الاستقلال سياسة التحرر الشعبي الحقيقي المتمثل في الاركان المعروفة ، تعليم وتكوين مهني للجميع ، تنمية صناعية وتطوير الاوضاع الفلاحية ، تدعيم الاستقلال الوطني باتباع سياسة مالية ونقدية مستقلة وانشاء علاقات على المستوى الدولي على اساس احترام سيادة الشعب التونسي ، كل هاته الاركان في نطاق مخطط قومي منبثق من اهداف الجماهير منظمة تنظيميا ديمقراطيا ، تلك هي المبادئ الاشتراكية التي صادق عليها مؤتمرها الحركة العمالية في سبتمبر 1956 بالاجماع وهي مبادئ منبثقة ايضا عن عزيمة بناء المغرب العربي منسجمة مع وثيقة العالم الثالث في طريق التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

فعلى اساس هاته المبادئ واخلاصنا لها وثقتنا المطلقة في الشخص الذي كما مؤمن بانّه يرمي نزيه ، شرعنا في المعركة الشاقة ضد التخلف وكل اللوان التخلف الناجمة عنه خصوصا بعد ان تبين فشل الاتجاه الرجعي الذي سارت فيه البلاد خلال الفترة ما بين 1957 و 1961 .

(3) وتواصلت مسيرة التنمية على ضوء تلك المبادئ وعلى اساس اصلاح الاوضاع التي اجزت ما بين 1961 و 1969 . ولقد كانت نتائج المسيرة والاصلاحات ناجحة الى حد لم يمكن احدا من النين منها واخفاها وتزييفها طويلا ، تواصلت المسيرة طيلة تلك الفترة رغم العراقيل العديدة ومنها بالخصوص مخلفات الاستعمار ونتائج تصفيته (بنزرت وتأمم اراضي المعمرين) سنون الجفاف ، قلة الاطارات ، متناقضات الحكم ، العداء السافر والمنع من الرجعية ضد المصالح الاقتصادية الوطنية ومستقبل الاجيال الصاعدة ، وكذلك التهجments المتواصلة ضد الاتجاه الاشتراكي ، ونهم المصالح الخاصة ، لكن رغم كل هاته العراقيل فقد تواصلت المسيرة وكانت ناجحة فعالة الى حد جعل الرجعية تضطرب هلعاً خاصة عندما تبين لها انها اوشكت ان تضع عنها مصالحها وقدرة استثمارها للطبقات الشعبية وسلطتها عليها ، فالتجارت الرجعية كما تلججى عادة الى العوامرات والدسائس وتسد يد الضربات القادمة . ولقد بلغت السخافة والشعوذة بالقوم الى حد انهم الصقوا تهمته التآمر بالشخص الذي ما فتئ منذ 1954 يعرض على رؤوس الملا ويكل وضع المبادئ الرئيسية للسياسة التي اتبعها . وقد عرضت هاته المبادئ على الجميع ووافق عليها جميع المناضلين والعمال والشباب وتبناها رئيس الدولة بنفسه ودافع عنها دفاعا متطرفا وهو الذي بيده كما هو معروف كسل السلطات . ولم تجسر الرجعية طيلة هذه الفترة على التهجم علنا على سياسة اصلاح الاوضاع بل فرضت على نفسها الصمت امام وهي الجماهير رحمان الشباب واختارت العوامرات في القصور ولذالك الى جانب التلاعب بالمصالح الوطنية والاتجاه الى علاقاتها مع شخصيات تنتمي الى القسوى الامبريالية .

والادهى من ذلك انها لم تكن تتردد في اثاره الجماهير لتتمكن من ردود فعل عنيفة ومن القتل تنفيذ لقرارات تؤخذ في اعلى مستوى كما تشهد حادثة الوردانيين سنة 1969 التي نفذها احد المقربين الى القصر وكذلك الجرائم التي اقترفت بعضها وحاول اقرار بعضها الاخر سنة 1968 كل من مدير الامن ومدير الحزب اذ انك .

وهكذا وبذلك الوسائل المكررة تكتمت الرجعية في النهاية من الانتصار على الحق والتامر على المخلصين معززة في ذلك بالدور الشيطاني الذي لعبه رئيس الدولة . فقد اوصى هذا الاخير في مارس 1969 وذلك بعد حادثة الوردانيين وبعد خطاب المنزول المكتر ليا ، اوصى بتعميم التعاضد في الميدان الفلاحي واعطى تعليمات بتحقيقها قبل نهاي السنة المذكورة مؤكدا انه ليس في الامكان تقدير نتائج هذا الاصلاح قبل 5 سنوات . هذا هو موقف رئيس الدولة في موضوع تعميم التعاضد وقد اتخذته امام اللجنة المركزية للحزب الدستوري معارضا به ما اوصيت به شخصيا من وجوب الاعتناء . اولا بتدعيم المكاسب الحاصلة وتعميم التعاضد تدريجيا في القطاع الفلاحي كما جاء ذلك في مقدمة المخطط الرباعي 1969-1972 المعروف على مهادقة اللجنة المركزية . اوصينا بالتدرج لاننا اخترنا طريقة الاقتناع التي عاينها علينا رئيس الدولة في خطاب امام الناس لانه ينادى باستعمال القوة والنفي في الهوارب كما يذكر الجميع .

ولم تركز من خمسة أشهر على تعليماته ولم تترث الرجعية أكثر من ذلك مع رئيس الدولة لتسد ضربتها القوية في سبت
وبعد ما كان لرئيس الدولة الى ان اختار بكل شجاعة تعلقة المرض ليتخلص من مواقفه السابقة واستعمل اذاك سلطانه المطلقة لقلب
واهانة كافة افراد الشعب وشبابه محاولا ايها الجميع بانه مخدوع بينما الجميع يعلم ان طريقته في الحكم وخطبه وتعليماته تدل كلها ان
وخان مسيرة شعب كامل في طريق التجديد والكرامة والعدالة . وقد تبين ان الحث على الاسراع والتسرع في تعميم التعاضد كان تهيئة
ولم تكن النتيجة سوى تقوية سلطانه وتدعيم مراكز الرجعية ظلنا منه ومن العصابات الرجعية ان في ذلك المخرج لهم جميعا لان الواحد
في طريق التنمية الاشتراكية اخذت تتجسم تدريجيا في واقع البلاد السياسي والاقتصادي وفي اوضاعها الجديدة .
فالجماهير الشعبية والشباب في المدن والقرى في الارياف وفي المصانع في المدارس وفي الجامعة اصبح جميعهم واعين لمسؤول
في مسيرة البناء الاشتراكي الذي خرج من مجرد الخطاب الى الواقع الحي .

II

(1) ان الكيدة التي حكيها وحققها رئيس الدولة ارضته نتائجها كما ارضت الرجعية واعوانها . الا انها خلقت في البلاد منذ
سنة 1970 ازمة مستمرة عامة وشديدة الحدة .
ففي الميدان الاقتصادي تواصلت عملية القضاء على الحركة التعاضدية كما تواصل بيع اراضي الدولة الى الارباء والى طبقة الانتهازين
المزدهرة في الظرف الحالي وضحي الحاكمون بكل شيء لفائدة القطاع الخاص مثلما ضحوا بالاهداف البعيدة لصالح النافع السريعة .
ولم يستطع النظام الحاكم في البلاد اخفاء نتائج سياستهم المتمثلة في تشجيع استغلال الجماهير الشعبية والطبقات العاملة ،
حيث عادت من جديد طرق الاستغلال الاقطاعي في الفلاحة واصبح صغار الفلاحين من جديد في عجز عن ردنهم المستثمرين من كبار الفلاحين
واعوانهم في الحكم . وعادت الارياف التونسية الى سالف عهدها زمن الاستعمار الذي اخذ عنه الحاكمون طوقه البشعة في التخديده وهروبها عن سوء
التنمية والاصلاحات الجذرية . ولم ينفع سخاء الطبيعة ولا استغلال مجهودات الامة ونتائجها طيلة العشرية الماضية ولم تنفع المخدرات الكلامية
والافتراءات بل تزداد الازمة حدة يوما بعد يوم وتتعاقد سخط الجماهير الشعبية التي لمعت في وسائل عيشها في اجل تسابق الانتهازين الى الكسب
ورفع الاسعار والضرائب التجارية . وقد عبرت الطبقة الشعبية عن سخطها رغم العسف وقامت باضرابات عديدة بينما تعددت مظاهرات الفلاحين
في بعض المناطق بالخصوص احتجاجا على فرض النظام القائم لفلاحين جدد من طبقة الانتهازين او من حرقاء بعض المسؤولين حيث وعت عليهم اراضي
الدولة ليعبثوا بها فسادا ويكونوا بالخصوص سدا كايحا لعزيمة جماهير الفلاحين والعمال على التقدم ولا زدهار .
وسوف تزداد الازمة حدة مادامت السياسة الحالية تعطي الاولوية لتضخيم قطاع التجارة والخدمات على حساب التمويلات ذات الاهداف
الطويلة المدى . فهي سياسة خطيرة لانها تتركز ايضا على دعوة ملحة مخزية لرووس الاموال الاجنبية الخاصة مع اتحافها بامتيازات تزيد في تقاسم
تبعية البلاد .

(2) هذه الحالة مثيرة للجميع وخاصة للشباب التونسي الذي يقاسم الجماهير الشعبية الشعور بالحرمان حيث يهاجم الشباب في حقه
في التعليم مادام هذا التعليم اخذ يتطور بسرعة نحو الطبقة ، فالعائلات الفقيرة التي تحملت كل التضحيات لتضمن مستقبل ابنائها يتلاشى اليوم
املها في ذلك من جراء عمليات الطرد الجماعي للتلاميذ في كل المستويات ومن جراء توجيه اختيار مناهج الاختصاص على اساس طبقي وكذلك من اجل
خفق الحريات الجامعية . وما تكرر المظاهرات الطلابية والاضطرابات الا شاهد على عجز النظام الحاكم على حل مشاكل التعليم الاساسية ومشاكل
الجامعة في اطار سياسة عامة للبلاد وفي منهج العدل والمساواة والثقة في شباب البلاد .
والواقع ان الازمة شملت كامل المجتمع التونسي من جراء تصرفات جنونية لا يتورع منها النظام الحاكم الذي فرض على المواطنين جوارحنا
يسوده الشك وانعدام الثقة فقد اصبح انتهاك قواعد العدل والمس بكرامة الناس والعسف والافتراء من القواعد الاصلية التي تشد النظام .
وهذا الوضع انما هو صورة من جملة الاوضاع السياسية والاقتصادية المشلولة وهو نتيجة تعنتت رئيس الدولة ومن لفلقه في مفهومه الجنوني
للسلطة ادى بهم الى القطيعة مع كل مثل اعلى ومع كل الاخلاق السامية والا اهداف النبيلة وادى بهم الى فقدان كل تقدير معنوي صادق . وهكذا
تستفحل الازمة السياسية يوما بعد يوم على يدى رئيس الدولة نفسه الذي دخل في حملة تله تزيد الوضع انحطاطا وتعفنا ماسعنا بهما الانفيما يحكي
عن قصور الملوك في العصور الوسطى .

اما المسؤولين السياسيون فقد كبلهم العجز فاصبح جلهم مزيجا من المتلقين والانتفاعيين والمتأمرين واصبحت السلطة وسيلة الغنى على
حساب الشعب والطبقات الكادحة وعلى حساب دولة يسلبها سيادتها رجال اصبحوا يمثلون في تونس قوى سياسية واقتصادية اجنبية ولا يتورعون من تقاضي
يا هز الثمن لنوازلهم ضد هذه الدولة العربية اوتلك لحساب دولة عربية اخرى في المشرق او في المغرب العربي وهكذا يكشف النظام القائم عن
نفسه ويمسك القناع وتتعمق الاوضاع الى حد ينذر بانهايار الحكم المطلق الذي عمد لحماية نفسه الى وضع جهاز قمع متفرع الى شبكات ظاهرة واخرى
خفية تخضع كلها لسلطة رئيس الدولة نفسه وقد استعمل هذا الجهاز لضرب القوى التقدمية في البلاد واقامة القضايا ضد المناضلين الشعبيين والقضية
التي علقت بي الا حلقة من سلسلة اعمال القمع التي حكيها الرجعية ورئيسها ، واليوم يواصل هذا النظام فعلاته لاراسا قواعد الديكتاتورية والفاشستية
بحيث لم يعد يتردد في اللجوء الى طرق التعذيب الوحشية واستعمال الرهائن واتباع طرق الانتقام الشخصي مع العلم بانه سوف يتجاوز كل الحدود
فلا يتورع من جرائم القتل .

(1) من الجلي ان الدرس الذي يمكن استخلاصه من تطور النظام السياسي في تونس طيلة ما يقارب العشرين سنة يتمثل في انعكاس امكانية التعاون اطلاقا مع الرجعية لهذا السبب فان ازمة 1969 والقضية التي تبعتها كانتا ايجابيتين ان كان لها الفضل الباهض الثمن في بلورة الحالة السياسية والاجتماعية في البلاد .

فمن الواضح ان رئيس الدولة وقوى الرجعية افتضحها نهائيا بادانتهم للتيار الاشتراكي بواسطة الخدعة الفادحة ، وقد نجحوا في توجيه الضربة القوية باستغلالهم للوطنية التي يتحلى بها الاشتراكيون والديمقراطيون ، وهم لاشك منهزمون امام الكفاح الذي يخوضه ضد هم الاشتراكيون والديمقراطيون والاجيال الصاعدة المتحررة من افات الغموض واللبس والاهام التي عمل على خلقها اولئك الذين ما انفكوا يزرعون ويغيبون ويعملون على تحويل مكاسب كفاح الشعب التونسي ، وسوف يفشلون في عملهم هذا لان حملات تحويل مكاسب كفاح الشعب التونسي ، وحملات القمع والاكاذيب والاضطهاد لم تفلح ابدا في تضليل الشعب ، هذا الشعب الذي لم يوافق ابدا على عمليات العنف التي اذنت فيما ادت اليه الى اعتقاله ، ولا ادل على ذلك من ردود فعل الرأي العام والتدخلات والمواقف والاحتجاجات التي تكاثرت على جميع المستويات وبوجه خاص خلال الاشهر الاخيرة مطالبة باطلاق سراحه .

وقد تحررت من السجن في تلك الفترة بالذات ، وهذا التحرر من السجن يكلل قطيعتنا مع النظام القائم ومع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها باسم "الوحدة القومية" .

(2) واليوم فان جميع الاشتراكيين والديمقراطيين وجميع القوى التقدمية ستفرض وستكافح شعار "الوحدة القومية" الذي اصبح اداة الاضطهاد في خدمة هيمنة الرجعية واستبداد رئيس الدولة واستهتاره ، والواقع ان "الوحدة القومية" تتلخص اليوم فيما يمكن ان نسمعه بتضامن الاطراف السياسية وسبوتهم مسلولة وبين جميع اصحاب الامتيازات القداما منهم والجدد ، اما فيما يخصنا فلم نؤم من يوما سوى بالوحدة الشعبية التي تنصهر في المعركة ضد الامبريالية ومن اجل الحرية ، الوحدة الشعبية تقوم للقضاء على جميع اشكال الهيمنة والاستغلال . وهكذا ينبغي اوفيا "لا نفسنا ، وواجبنا على ان نشيد حركة وحدوية شعبية لتضع الرجعية وحلفائها ومن ورائها الامبريالية من ان تزيد في اهانة الشعب التونسي على الصعيد الداخلي والخارجي . نريد حركة وحدوية شعبية لتعيد الى جميع التونسيين كرامتهم ولنجعل حدا لاغتصاب حقوق العمال والجماهير الريفية ولتحرير الشباب من حكم الرجعية الذي سد الافاق في وجوههم .

اننا نريد حركة وحدوية شعبية لبناء مغرب عربي اشتراكي دونما تسويات ، نعني مغربا عربيا مستقلا سياسيا واقتصاديا يعمل في اتجاه اهداف وتطلعات الشعوب العربية والافريقية وشعوب العالم الثالث .

في هذا الزمان تضم هذه الحركة في معركة واحدة كافة الجماهير الشعبية وذلك لاحباط مخططات الرجعية واعادة سلطة التقرير الاقتصادي والسياسي للجماهير ، ان العمال في الصناعة والتجارة والصناعة اليدوية والفلاحين والتجار المعارضين للاستغلال والمتفحجين للتقدم وكذلك الشباب ورجال التعليم والمثقفين هو "لا جميعا متضامنون من اجل تحقيق هذه الاهداف . ان اطارات الجيش المتعرضين للرقابة الخفية والترصد والذين اغتصب منهم : فاما قدموه من تضحيات خاصة في بنزت وكذلك اطارات الاقتصاد والادارة المنيقين جميعهم من السعيلا يمكن ان يتنكروا لهذا التطلعات والطامع الشعبية ان الامر يتعلق بتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي تحقيقا ، واتساع خطة انمائية متخلصة من التبعية الامبريالية . الهدف هو ان يصبح البناء الاشتراكي سياسة يومية حية كما يتعلق الامر ايضا بتغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمواصلة سياسة التصنيع وتميئتها وتطبيق الاصلاح الزراعي تطبيقا عميقا يؤدى الى الخلق الجماعي للثورات الاقتصادية خلقا يكون من صنع الجماهير ذاتها متخلصة من مكائد السلطة الرجعية . وهدفنا ايضا هو في نفس الوقت ، تجسيم الحريات الديمقراطية ، وتحقيق حرية التعبير والتنظيم في اطار المفهوم الجديد للدولة التي يجب ان تعكس مبدأ الوحدة الشعبية ، اي الدولة التي تتوافر في ظلها شروط تقرير الشعب لمصيره في اتخاذ القرارة وممارسة الرقابة ، والتي يستحيل معها وجود الامتيازات ونظام الاعيان والبيروقراطية .

ان الامر يتعلق باقامة مؤسسات سياسية تعمل للشعب صاحب السيادة ، والحيلولة دون اغتصاب السلطة من طرف رجل واحد ، ووسد الطريق امام عبادة الاشخاص الخائفة لكل المثل العليا .

(3) ان الشعب التونسي اصبح اليوم واعيا بالعسف المتواصل والضياع والشيطناني الذي يرتكبه رئيس الدولة الذي مافتي " يثير الاحقاد التي لا يبررها شيء ، ويهاجم المناضلين الذين ارتكبوا خطأ فادحا يوم منحوه ثيقتهم منذ عنفوان شبابهم ، وراح يهين الرجال النزهاء الذين لازالوا على قيد الحياة بالاتهامات الزائفة والملفات المصطنعة ، واخضاعهم الى تصرفات شرطته وتحت رحمة قتلة رفعا الى مستوى المسؤولية السياسية . ان الشعب التونسي متعطر اليوم الى النزهة والشجاعة ، واحتقاره عميق للمؤامرات المتواصلة التي اصبحت تزخر بها الحياة السياسية للبلاد كما تشهد بذلك نتائج المؤتمر الثامن لحزب الدستور الذي نظم في عناء لتأييد ماجرى في سنة 1969 لكنه في الواقع هيا الجول لتصفيات الجديدة . لقد اصبح الشعب التونسي يعيش في جرس الشك والخوف الدائم من قرون تقليبات جديدة وقدر جديد ، واقضاء المواطنين المسؤولين مرة اخرى والمناضلين المخلصين كل ذلك مشوعا بالانتماءات الميكانيكية والتسلق للجماهير وتلبضمان بعض الدول الاجنبية .

ان واجب جميع الرجال النزهاء والمناضلين الاوفياء وكل القوى التقدمية يتمثل في خوض المعركة التي ستكون قاسية وطويلة ، فالمعركة هي الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة الشعبية واهدافها ، والنصر النهائي هو نصر الشعب والاستقلال والاشتراكية والحريات الديمقراطية ، ان رائدا في هذه المعركة ، كما كان في المعارك السابقة ، يمكن في تعلقنا بالعدالة والوضوح والحقيقة ، وان مصدر الهامنا الاعلى من اجل بناء مستقبل وطننا يتمثل في الشعب التونسي وحده .

أحمد

Ahmed BENSALAH

DÉCLARATION

I

1 — Voilà près de vingt ans que la Tunisie a accédé au statut d'Etat indépendant grâce aux luttes populaires et aux martyrs qui en ont jalonné les étapes. Le combat pour l'indépendance, engagé dès le lendemain de l'occupation étrangère, s'est poursuivi dans des conditions socio-historiques caractérisées par la participation d'un large éventail de forces nationales. Habib THAMEUR, Hédi CHAKER, Hassan NOURI furent, parmi tant d'autres, les grands militants qui ont tracé la voie de l'honneur et du sacrifice tout au long de ce combat au cours duquel deux hommes illustres, M'HAMED Ali et Farhat HACHED, payèrent de leurs vies leur attachement à l'unité populaire dans la lutte pour la libération de la patrie, pour l'émancipation et le progrès du peuple. L'unité populaire qui demeure pour nous l'expression des aspirations profondes des masses, le ferment puissant de l'indépendance est la source inépuisable de l'œuvre de transformation des structures de notre société et de la construction de l'avenir de notre peuple. C'est dans l'attachement fervent à cette unité populaire que nous avons toujours milité, que nous avons œuvré et que, toujours, nous lutterons. Nous l'écrivions déjà en 1956 : « L'unité nationale doit être une unité populaire. »

2 — Nul n'oublie que c'est en brandissant ce slogan de « l'unité nationale » que le chef de l'Etat réalisa en 1956 son premier coup de force, celui de la réaction coloniale et nationale en tentant de diviser la classe ouvrière et en disloquant la centrale syndicale. L'U. G. T. T. avait, en effet, eu le courage et la lucidité d'énoncer dès l'indépendance, dans un rapport voté à l'unanimité par son congrès, ce que devait être le contenu d'une authentique politique de libération : enseignement et formation professionnelle pour tous, développement de l'industrie et d'une agriculture transformée dans ses structures, indépendance nationale par une politique monétaire, bancaire et financière autonome et par un réseau d'alliances internationales respectueuses de la liberté du peuple tunisien, le tout dans le cadre d'une authentique planification s'appuyant sur l'effort démocratiquement organisé des masses populaires. Les options socialistes de ce programme s'inscrivaient déjà dans des perspectives maghrébines et dans l'élan de libération politique économique et sociale du tiers-monde. C'est dans la fidélité à ces options et totalement confiant en celui que nous avons pris pour un leader honnête, que nous avons engagé la lutte concrète contre le sous-développement et les inégalités surtout après l'échec de la politique libéralo-coloniale des années 57 à 61.

3 — C'est dans le cadre de ces options qu'a été menée la politique de développement principalement fondée sur les réformes de structures réalisées de 1961 à 1969. Les résultats de cette politique et de ces réformes ont été trop positifs pour qu'il pût être possible de les dénigrer et de les

camoufler trop longtemps. Cependant, de multiples contraintes pesaient sur la démarche du pays et sur ses moyens d'action : les conséquences de la décolonisation (Bizerte, nationalisation des terres des colons), les difficultés climatologiques, le manque de cadres, les contradictions du pouvoir politique, l'hostilité sans cesse hargneuse des intérêts économiques, les plus contradictoires avec l'intérêt du peuple et avec l'avenir de notre société. Malgré ces contraintes, les attaques en sourdine, les détournements de la puissance publique au service d'intérêts privés, ces réformes et cette politique ont été efficaces. Elles l'ont été à ce point que la réaction a été prise de panique quand elle a vu qu'elle risquait à terme de perdre irréversiblement ses privilèges et ses pouvoirs. Comme dans bien d'autres pays, elle a eu recours à la technique bien connue : la machination, le coup de force. Acceptant de se rendre invraisemblable et ridicule, elle a accusé de complot précisément celui qui, dès 1954, inlassablement par oral et par écrit avait toujours énoncé dans la clarté les idées maîtresses de la politique dont il s'inspirait ; ces mêmes idées qui avaient été soumises à tous, approuvées par tous les militants, les travailleurs, les jeunes et adoptées comme siennes et défendues à l'extrême par le chef de l'Etat qui détient, comme on sait, tous les pouvoirs.

Pendant toute cette période, la réaction n'avait jamais osé s'attaquer publiquement aux réformes de structures ; devant la prise de conscience des masses, l'enthousiasme de la jeunesse, elle s'est obligée, en public, au silence ; elle avait choisi les intrigues de Palais, les mensonges, la spéculation contre la monnaie, les combinaisons d'intérêts invouables. Elle avait choisi aussi d'utiliser ses relations avec des personnages représentatifs de l'impérialisme. Pire, elle n'hésitait pas à provoquer et à tuer sous l'impulsion de décisions prises froidement au plus haut niveau comme en témoignent le coup de Ouardanine en 1969 exécuté par un familier du Palais et les actes perpétrés déjà en 1968 ou tentés par le directeur de la Sûreté et celui du Néo-Destour.

Cette réaction en état de complot permanent a fini par réussir contre toute légalité. Cette réussite est due essentiellement au jeu diabolique du chef de l'Etat. Ce dernier en effet avait en mars 1969, après le coup de Ouardanine, préconisé vigoureusement la généralisation des coopératives agricoles qui devait, selon ses directives, être réalisée avant la fin de l'année 69, ajoutant qu'on ne pouvait apprécier les résultats de cette réforme avant cinq ans. Cette prise de position a été adoptée par le chef de l'Etat devant le Comité central du Néo-Destour en réaction à notre propre proposition de généraliser progressivement la formule coopérative dans le secteur agricole comme nous le suggérions d'ailleurs expressément dans l'introduction au troisième plan 1969-1972 soumis alors à l'examen du Comité central. Mais, comme on sait, ni le chef de l'Etat, ni la réaction qui le soutint avec éclat, ne purent attendre plus de cinq mois pour déclencher leur coup de force dont une des péripéties décisives devait se révéler être précisément l'excitation et la précipitation dans l'extension de la réforme. Le chef de l'Etat choisit alors, courageusement, le prétexte de la maladie pour « tirer son épingle du jeu », abusant de ses pouvoirs illimités pour humilier l'ensemble du peuple, feignant d'avoir été « trompé », alors qu'il est démontré que, par sa façon d'exercer le pouvoir, par ses discours et ses instructions, il avait trompé tout le monde, qu'il avait trahi la démarche des masses sur la voie de la dignité et de la justice. Le résultat visé et atteint est la consolidation de son pouvoir et celui de la réaction qui le soutient ; telle leur semblait être l'issue parce que l'unité populaire dans la voie d'un développement socialiste s'inscrivait progressivement dans la réalité structurelle. Les masses populaires, la jeunesse dans les villes, les villages et les campagnes, dans les usines, les lycées, l'université, devenaient de plus en plus conscients de leurs responsabilités nouvelles devant les impératifs de la construction du socialisme qui commençaient à être envisagés autrement qu'en discours.

II

1 — La machination montée et réalisée par le chef de l'Etat et la réaction a eu les résultats qui satisfont ses auteurs ; mais, au-delà, elle a créé dans le pays depuis 1970 un état de crise permanente, généralisée et de plus en plus aiguë.

Sur le plan économique, le mouvement coopératif a été presque systématiquement liquidé et le patrimoine public bradé progressivement et « habilement » au profit des riches et des nouveaux privilégiés. Tout est en voie d'être sacrifié à la propriété privée et au profit, comme le développement l'a été aux préoccupations à court terme. Ni les faveurs du climat, ni l'exploitation cynique des résultats de la décennie précédente, ni les drogues et les mensonges ne réussissent à camoufler l'aggravation de l'exploitation des classes laborieuses ; les modes de l'exploitation féodale des paysans ont été régénérés ; la liquidation des coopératives a laissé sans défense les travailleurs et les petits propriétaires face aux anciens et nouveaux possédants qui ne cessent de s'enrichir. La paysannerie est maintenue dans un état de misère et d'aliénation scandaleux.

La crise se précise de plus en plus avec la montée du mécontentement des masses populaires, gravement atteintes dans leurs moyens de vivre en raison de la course effrénée des privilégiés au profit, de la spéculation commerciale et de l'affairisme florissant. Ce mécontentement aiguë par l'inflation de la montée effrénée des prix a été exprimé avec force par la classe ouvrière qui multiplie les manifestations, notamment contre l'intrusion de nouveaux possédants imposés pour renforcer encore les barrages à toute volonté de promotion des masses rurales.

Cette crise est appelée à se développer au fur et à mesure que l'on se rendra compte que la politique pratiquée se sera traduite par un gonflement du secteur tertiaire au détriment des équipements rentables à long terme. Cette politique d'investissement est d'autant plus grave qu'elle accroît la dépendance du pays par suite d'un appel inconsidéré, et dans une forme combien humiliante, aux capitaux privés étrangers qui se sont vu concéder des privilèges exorbitants.

2 — Cette situation affecte fortement la jeunesse tunisienne qui partage le sort des masses populaires puisqu'elle se trouve attaquée dans ses droits légitimes à l'enseignement qui devient progressivement un enseignement de classe. Les familles déshéritées, qui ont accepté tous les sacrifices dans l'espoir que l'avenir de leurs enfants soit garanti, voient, aujourd'hui, leurs horizons bouchés. A travers les renvois massifs à tous les niveaux, la sélection organisée, l'étouffement de toutes les libertés au niveau de l'Université, la multiplication des grèves et des manifestations de revendications, se révèle l'incapacité du Pouvoir à résoudre les problèmes fondamentaux de l'Enseignement et de l'Université dans le cadre de la Justice, de l'égalité et des impératifs de l'avenir de la jeunesse du pays.

Par-dessus tout, c'est l'ensemble de la société tunisienne qui est en état de crise. L'action et les pratiques du Pouvoir et de sa classe politique ont fait que la population s'est vue imposer un type de rapports sociaux se nouant dans un climat malsain dominé par le doute, la méfiance, le mensonge et l'arbitraire.

Cette attitude est le reflet du blocage des structures socio-économiques et l'aboutissement d'une conception qui a dissocié le pouvoir de son éthique et de ses finalités et multiplié les effets d'une crise politique grave. L'élément fondamental de cette crise se trouve dans la perte par le régime et par son personnel politique de la crédibilité et de l'autorité morale. C'est à une véritable décadence qu'on assiste, décadence manifestée par des mœurs politiques dignes des palais du Moyen Age. Le personnel politique est mis au pas et a fini par constituer dans sa majorité un amalgame de courtisans, d'opportunistes et d'intrigants. Dans ce régime, l'accession au pouvoir politique n'est plus guère que le moyen d'une accession à la richesse sur le dos du peuple travailleur et d'un Etat dont la souveraineté est aliénée, en sous-main, par des hommes dont certains font de plus en plus figure de représentants en Tunisie de puissances politiques ou économiques étrangères. Ceux-là se font même largement payer leurs intrigues contre tel ou tel pays arabe du Maghreb ou du Machrek au profit de tel ou tel autre.

Dans cette décadence galopante du système absolutiste et corrompu, le Pouvoir, démasqué par ses propres mensonges, a mis en place un appareil répressif, organisé sous la responsabilité directe du chef de l'Etat, en plusieurs circuits officiels et parallèles. Cet appareil a été utilisé pour réprimer les forces progressistes dans le pays : notre propre procès, parmi tant d'autres, s'inscrit dans la même politique générale de répression organisée par la réaction et la folie du Pouvoir.

Aujourd'hui, le régime est entraîné à être de plus en plus dictatorial et fasciste, signe révélateur de sa dégradation et de son isolement social ; il n'hésite plus à recourir aux méthodes de torture les plus barbares, à retenir des otages et à exercer la vengeance privée ; nous savons qu'il en viendra aux extrêmes et qu'il pratiquera les liquidations physiques.

III

1 — La leçon de cette évolution du pouvoir politique en Tunisie sur ces quelque vingt ans est très claire : il s'agit de l'impossibilité absolue d'une quelconque coopération avec la réaction. A cet égard, la crise de 1969 et le procès qui l'a suivi ont été historiquement positifs et ont eu le mérite si coûteux de contribuer à clarifier la situation politique et sociale dans le pays. Il est clair que le chef de l'Etat et la réaction se sont démasqués définitivement à l'égard du courant socialiste en le mettant en procès grâce à un abus de pouvoir caractérisé et une déloyauté inqualifiable. Ils ont réussi leur coup de force en abusant de la confiance, du patriotisme et de la discipline des socialistes et des démocrates. Ils échoueront dans le combat que mèneront contre eux les nouvelles générations et les socialistes et tous les démocrates libérés des confusions et des mythes créés par ceux qui n'ont, en fait, jamais cessé de confisquer, de falsifier et de détourner les résultats de la lutte du peuple tunisien. Ils échoueront et les campagnes de dénigrement systématique et haineux, les mensonges et la répression n'ont déjà pas

détention. En attestent les réactions de l'opinion publique, les interventions, les prises de position qui se sont multipliées à divers niveaux et notamment au cours des derniers mois. Mon évasion a eu lieu à ce moment-là. Cette évasion consacre notre rupture avec le régime et avec les structures économiques et sociales sur lesquelles il repose toujours au nom de « l'unité nationale ».

2 — Aujourd'hui, les socialistes, les démocrates, toutes les forces progressistes rejeteront et combattront le slogan de « l'unité nationale » utilisé comme idéologie répressive au service de l'hégémonie de la réaction et de l'absolutisme de plus en plus hystérique du chef de l'Etat. « L'unité nationale » en fait, se résume dans une solidarité à couteaux tirés du personnel politique et de tous les privilégiés. Quant à nous, nous n'avons jamais cru qu'à l'unité populaire forgée dans un même combat contre l'impérialisme, pour la liberté, et fondée sur sa volonté d'abolir les diverses formes de la domination et de l'exploitation. Nous demeurons ainsi fidèles à nous-mêmes. Notre devoir est de construire un mouvement d'unité populaire pour empêcher que la réaction et ses alliés, appuyés sur l'impérialisme, continuent d'aggraver l'aliénation intérieure et extérieure du peuple tunisien ; un mouvement d'unité populaire pour restituer à tous les Tunisiens leur dignité, pour mettre fin à la spoliation des travailleurs et des masses paysannes, pour libérer la jeunesse de ses hantises devant le blocage de l'avenir organisé par le pouvoir de la réaction ; un mouvement d'unité populaire pour la construction sans louvoiements d'un Maghreb arabe socialiste, c'est-à-dire indépendant politiquement et économiquement, œuvrant dans le sens des objectifs et des aspirations des peuples arabes, des peuples africains et, au-delà, des peuples du tiers-monde.

Ce mouvement doit souder dans le même combat l'ensemble des masses populaires pour faire échec à la réaction et restituer aux masses les pouvoirs de décision économique et politique. Les travailleurs dans l'agriculture, l'industrie, le commerce et l'artisanat, les paysans et les commerçants en lutte contre l'exploitation et ouverts au progrès, la jeunesse, les enseignants, les intellectuels sont tous solidaires dans la réalisation de ces objectifs ; les cadres de l'armée, épiés, doublés et dont on conteste l'honneur des sacrifices notamment à Bizerte, les cadres de l'économie, de l'administration, tous issus du peuple, ne peuvent le renier et se retourner contre ses aspirations.

Il s'agit de réaliser en profondeur la libération économique et politique de notre pays. Il s'agit de suivre une voie de développement qui ne soit pas dans le sillage de l'impérialisme. Il s'agit de faire de la construction du socialisme une politique quotidienne et dynamique. Il s'agit de transformer les structures économiques et sociales, notamment en poursuivant et développant l'industrialisation et en procédant à une réforme agraire profonde débouchant sur une dynamique concrète de la création collective des richesses économiques et qui soit le fait des masses elles-mêmes, libérées des pièges du pouvoir réactionnaire.

Il s'agit aussi, et dans le même temps de concrétiser les libertés démocratiques d'opinion, d'expression et d'organisation, dans une nouvelle conception de l'Etat reflétant le principe même de l'unité populaire exclusive de la constitution des privilèges, de notabilités et de bureaucraties. Un Etat traduisant l'impératif de la démocratisation effective du processus de décision et de contrôle dans tous les domaines de la vie nationale.

Il s'agit de construire les institutions politiques pour le peuple souverain et non pour un homme, d'empêcher la confiscation du pouvoir par un seul, de barrer la route au culte de la personnalité, étouffer de tout idéal.

3 — Aujourd'hui, le peuple tunisien est conscient des abus de pouvoir monstrueux et diaboliques perpétrés par le chef de l'Etat qui n'arrête pas d'exhaler des rancœurs absolument injustifiables, de s'attaquer un à un à tous les militants qui ont commis l'erreur tragique de lui faire confiance depuis leur prime jeunesse, de mettre au pas des rares hommes honnêtes encore en vie par l'humiliation, les dossiers fabriqués, par leur soumission permanente aux menaces de barbouzes notoires élevés au rang de responsables politiques. Le peuple tunisien a une soif désormais irrésistible d'honnêteté et de courage. Son mépris est grand pour les combines incessantes devenues la trame principale de la vie politique du pays comme en témoignent encore les conséquences du 8^e Congrès du Néo-Destour, monté péniblement pour consacrer le coup de 1969 et pour, surtout, préparer les nouvelles purges.

Désormais, le peuple tunisien, les militants vivent dans l'appréhension permanente d'un nouveau retournement, d'une nouvelle trahison, de nouvelles éliminations de citoyens responsables, de militants, le tout accompagné de larges sourires mécaniques, de flatteries pour les masses et de prises de garanties auprès de certaines puissances.

Le devoir de tous les hommes honnêtes, de tous les militants, de l'ensemble des forces démocratiques est d'engager le combat qui sera dur et long ; le combat demeure la seule voie pour la réalisation de l'unité populaire et de ses objectifs. La victoire finale restera au peuple, à l'indépendance, au socialisme et aux libertés démocratiques. Et dans ce combat, comme dans ceux qui l'ont précédé, seul nous guidera, tous, notre profond attachement à la justice, à la clarté, à la vérité. Seul le peuple demeurera notre source suprême d'inspiration pour la construction de l'avenir de notre patrie.

lll